



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢١/١١/٢٢ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

الطاعن بعدم الدستورية: محمد جميل المياحي / محافظ واسط.

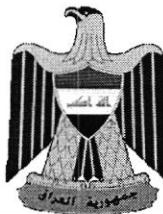
النص المطعون بعدم دستوريته: المادتين (٣١ - ٣٢) من تعليمات تشكيلات مكتب رئيس الوزراء ومهامها رقم (١) لسنة ٢٠٢١ المنشورة في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٦٣١) في ٢٤ آيار/٢٠٢١.

أولاً - خلاصة الطعن:

من خلال التدقيق، اتضح أن (محمد جميل المياحي / محافظ واسط) يطعن بعدم دستورية المادتين (٣١ - ٣٢) من التعليمات الخاصة بتشكيل مكتب رئيس الوزراء ومهامها رقم (١) لسنة ٢٠٢١ المنشورة في جريدة الواقع العراقية بالعدد (٤٦٣١) في ٢٤ آيار/٢٠٢١، بموجب كتاب محافظة واسط / مكتب المحافظ بالعدد (٥٣٥/١١) في ٩/١١/٢٠٢٢، ذلك أن تلك المواد تعلقت بمهام سكرتارية الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات وإلهاقها بمكتب رئيس الوزراء، على الرغم من إن تلك الهيئة قد تشكلت بموجب أحكام المادة (٥/٤) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، وتكون برئاسة رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء وكذلك عضوية وزير الدولة لشؤون المحافظات والمحافظين ورؤساء مجالس المحافظات

الرئيس  
جاسم محمد عبود

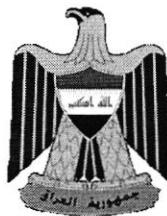
م.ق طارق سلام



وتولى المهام المنصوص عليها فيها وفقاً للتفصيل الوارد في عريضة الدعوى، وعلى أساس مخالفة المادتين المذكورتين لأحكام الدستور والقانون للأسباب المشار إليها تفصيلاً فيها التي تكمن بما يلي (١- إن قيام مجلس الوزراء بإلحاقي سكرتارية الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات ضمن تشكيلات مكتب رئيس الوزراء بموجب المادتين محل الطعن، تم دونأخذ رأي المحافظات والوزارات في حين إن مهام تلك الهيئة وكل ما يتعلق بها يخص المحافظات والوزارات بصورة مباشرة، وكان من المفترض أخذ رأيها قبل الشروع بإصدار تلك التعليمات ٢- عدم وجود سند دستوري أو قانوني لتلك التعليمات لعدم الإشارة إلى هذا التشكيل (سكرتارية الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات) في الدستور أو في قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعجل أو أي من القوانين الأخرى النافذة. ٣- إضافة لعدم دستورية هذا التشكيل (سكرتارية الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات)، فإن الحالة بإحدى تشكيلات مكتب رئيس الوزراء سيخلق تدخلاً من شأنه إحداث فوضى إدارية، ذلك إن الهيئة مستقلة بواجباتها ومهامها عن مكتب رئيس الوزراء، الذي يعد تشكيل إداري له مهام تنظيمية لا ترقى إلى مهام الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات. ٤- إن المادة (٣١) من التعليمات محل الطعن، حددت مهام لسكرتارية تخالف بصورة كاملة لمهامها التي وردت بنص المادة (٤٥/أولاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم المعجل آنف الذكر، وإن من شأن ذلك الاختلاف إفراغ الهيئة من محتواها الذي أراده المشرع وخلق تشكيلات إدارية غير متناسبة. ٥- إن اجتماعات الهيئة المنصوص عليها في المادة (٤٥) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم المعجل آنف الذكر، تقتضي وجود تشكيل عالي المستوى ينظم اجتماعاتها ويصدر توصياتها وبما يتلاءم مع العناوين التنفيذية العليا لرئاسة وأعضاء تلك الهيئة)، وإن تلك المخالفات التي تضمنتها التعليمات محل الطعن أدت بالنتيجة إلى إلحاقي الضرر الكبير بالمحافظات وأثارت خلافات قانونية عديدة جراء تطبيقها وتسببت في إضعاف الدور الأساسي لها إضافة إلى إفراغ مبدأ (اللامركزية الإدارية) من مضمونه الذي أراده المشرع،

الرئيس  
جاسم محمد عبود

٢ م.ق طارق سلام



ذلك أدى إلى خلق نزاعات قانونية بين المحافظة والوزارات المشار إليها في المادة (٤٥ /أولاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم المعدل آنف الذكر، وعدم استقرار الأوضاع القانونية أو حسم الخلافات المتعلقة بنقل الوظائف والصلاحيات لعدم وجود جهة مختصة بتقدير ذلك النزاع) وعلى أساس ما تقدم، قدم الطعن بالمواد المشار إليها آنفاً ويطلب (البت بعدم دستوريتها) استناداً إلى أحكام المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ وبدلالة المادة (١٩) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢١.

ثانياً - القرار:

لدى التدقيق والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا، اتضح أن الطعن بعدم الدستورية ينصب على أحكام المادتين (٣١ - ٣٢) من تعليمات تشكيلات مكتب رئيس الوزراء ومهامها رقم (١) لسنة ٢٠٢١ المنشورة في جريدة الواقع العراقية بالعدد (٤٦٣١) في ٢٤/آيار/٢٠٢١ التي تضمنت تشكيلات ومهام سكرتارية الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات وإلهاقاتها بمكتب رئيس الوزراء، على أساس مخالفتها لأحكام دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، لعدم النص فيها أو في أي قانون آخر على تشكييل (سكرتارية الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات)، كما أن إلهاقاتها بمكتب رئيس الوزراء، وعدمأخذ رأي المحافظات والوزارات بخصوص ذلك يعد مخالفة دستورية وقانونية، لاختلاف مهامها عن مهام المكتب وإن ذلك لا يتناسب مع العناوين التنفيذية العليا لرئاستها وأعضائها، وسيؤدي ذلك إلى ضرر بالمحافظات وخلافات قانونية على مستوى التطبيق يتعدى حسمها وعدم استقرار في الأوضاع القانونية، للأسباب المشار إليها

الرئيس  
 Jasim Muhammad Aboud

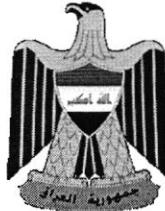


تفصيلاً في لائحة الطعن، وتجد المحكمة الاتحادية العليا إن اختصاصها وصلاحيتها للنظر بالطعن بعدم الدستورية، بغية ممارسة دورها في الرقابة بخصوص ذلك، ينعقد استناداً إلى أحكام المادة (٩٣/أولاً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٤/أولاً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ اللتان نصتا بصيغة واحدة على (اختصاص المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي: أولاً - الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة). وبدلالة المادة (١٩) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ المنشور في جريدة الواقع العراقي بالعدد (٤٦٧٩) في ٢٠٢٢/٦/١٣ التي نصت على (لأي من السلطات الاتحادية الثلاث والوزارات والهيئات المستقلة ورئيسة وزراء الإقليم والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظين الطلب من المحكمة البت بدستورية نص قانوني أو نظام، على أن يرسل الطلب إلى المحكمة بكتاب موقعاً من رئيس السلطة المعنية أو الوزير المختص أو رئيس الهيئة المستقلة أو رئيس وزراء الإقليم أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظ، على أن يتعلق النص المطعون فيه بمهام تلك الجهات وأثار خلافاً في التطبيق)، وعلى أساس ما تقدم واستناداً إلى أحكام نصوص المواد آنفة الذكر، فإن الطعن بعدم الدستورية الذي يقع ضمن اختصاص وصلاحيات هذه المحكمة ينصرف إلى القوانين والأنظمة النافذة فقط ولا يتعدى ذلك إلى التعليمات، مما يعني أن محل الطعن بعدم الدستورية ينصرف بشكل مطلق إلى القوانين والأنظمة النافذة ولا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال محلاً للطعن بعدم دستورية التعليمات أو القرارات الصادرة من السلطة التنفيذية ولا الأحكام والقرارات الصادرة من السلطة القضائية، ولما كان الطعن بعدم الدستورية أمام هذه المحكمة استناداً إلى لائحة الطعن انصب على أحكام المادتين (٣١ - ٣٢) من التعليمات الخاصة بتشكيل مكتب رئيس الوزراء ومهامها رقم (١) لسنة ٢٠٢١، وإن النصوص التي أجازت الطعن بعدم دستورية القوانين والأنظمة النافذة المشار إليها آنفاً لا تتسع لشمول التعليمات للطعن بها بعدم الدستورية، مما يعني إن الطعن انصب

الرئيس  
جاسم محمد عبود

٤ - م.ق طارق سلام

كُوْمَارِي عِرَاق  
دَادَگَائِي بِالْأَيْلَى ئَيْتِيَهَادِي



جمهوريّة العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد: ٤٢٥ /اتحادية/٢٠٢٢

على محل غير قابل للطعن بعدم الدستورية، الأمر الذي يقتضي رد الطعن ولما تقدم قررت المحكمة الاتحادية العليا رد الطعن بعدم دستورية المادتين (٣١ - ٣٢) من تعليمات تشكيلات مكتب رئيس الوزراء ومهامها رقم (١) لسنة ٢٠٢١ المنشورة في جريدة الواقع العراقي بالعدد (٤٦٣١) في ٢٤/آيار/٢٠٢١ المقدم من محمد جميل المياحي /محافظ واسط وصدر القرار بالاتفاق باتاً وملزماً للسلطات كافة استناداً إلى أحكام المادتين (٩٣/٩٤ وأولاً و٥) من الدستور والمادة (٥/ثانية) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعديل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١، وحرر في الجلسة المؤرخة ٢٦/ربيع الآخر/١٤٤٤ هجرية الموافق ٢٠٢٢/١١/٢١ ميلادية.

القاضي  
جاسم محمد عبود  
رئيس المحكمة الاتحادية العليا